الصناديق الاستثمارية الوقفية وتطبيقها في المملكة العربية السعودية مشروع مقترح

من إصدارات مؤسسة ساعي لتطوير الأوقاف (١٦)

إعداد: د. سليمان بن صالح الراشد

نائب الأمين العام ومدير إدارة الدراسات والاستشارات في أمانة اللجنة الشرعية بمصرف الإنماء

تعريف عام بالمؤلف:

عمل الباحث مديرًا لأعمال لجنة الشؤون الإسلامية وحقوق الإنسان في مجلس الشورى السعودي، ثم مستشارًا شرعيًا في مصرف الإنماء لقطاع الشركات، وشارك في عدد من اللجان التي شُكِّلَتْ في مرحلة تأسيسه، ويعمل حاليًا نائبًا للأمين العام ومديرًا لإدارة الدراسات والاستشارات في أمانة الهيئة الشرعية بمصرف الإنماء، وقد حصل على درجة البكالوريوس من كلية الشريعة من جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، ثم على درجة الماجستير من قسم السياسة الشرعية في المعهد العالي للقضاء، ثم على درجة الدكتوراة من كلية إبراهيم أحمد للحقوق بالجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا، وشارك في عدد من المؤتمرات والندوات الخاصة بالمصرفية الإسلامية والأوقاف والعمل الخيري، وله عضويات في جمعيات علمية وخيرية.

الهدف العام للمادة العلمية:

يهدف البحث إلى بناء مشروع استثماري وقفي يكون قابلًا للتنفيذ في أرض الواقع، والإسهام في علاج النقص والقصور الموجود في ابتكار أدوات

اســتثمارية وقفية، ومعالجة الإشــكالات التــي ترد علــى الأدوات التقليدية لاســتثمار الوقــف، كضعف الإدارة وغياب الرقابــة، والافتقار إلى الحوكمة، عــن طريق الوقوف على مدى إمكان تطبيق الصناديق الاســتثمارية الوقفية في المملكة العربية السعودية.

الكلمات المفتاحية:

الوقف، الاستثمار، الصناديق الاستثمارية، الصناديق الاستثمارية الوقفية

أهمية المادة العلمية:

تظهر أهمية البحث في محاولة تقديم مقترحٍ نظريٍ وعمليٍ لإمكان تطبيق الصناديق الاســتثمارية الوقفية وفقًا لأحكام الشــريعة الإســلامية، وأنظمة المملكة العربية السعودية الخاصة بالأوقاف والصناديق الاستثمارية.

وقــد حوى البحث تحليلًا ودراســةً لجميع الأنظمة التي تحكم عمل الأوقاف والصناديق الاستثمارية في المملكة العربية السعودية.

أبرز موضوعات المادة العلمية:

تنــاول الباحــث التعريــف بالوقــف مبينًا حكمــه، وخصائصــه، وأنواعه، وأهدافه، وقد ســلك الباحث مســلكًا استقرائيًا حيث جمع أقوال الفقهاء ثم تناولها بالتحليل والنقد مبينًا القول الراجح في ذلك مع دليله وتعليله.

ثــم تنــاول الصناديــق الاســتثمارية في المملكــة العربية الســعودية فذكر تعريفها، وتاريخ نشــأتها، وأنواعها، ومدى موافقتها للشــريعة الإسلامية من عدمه، وتحدث عن الجهات والأنظمة الحاكمة لعمل الصناديق الاســتثمارية في المملكة العربية السعودية.

ثم عرّف بالجهات الوقفية الحكومية في المملكة العربية السعودية، وتحدّث عن نشأتها قبل إعلان توحيد المملكة وما بعد ذلك.

ثم انتقل إلى الحديث عن الصناديق الاستثمارية الوقفية وخصائصها، وأتبع ذلك ببيان الدراسة النظامية للصناديق الاستثمارية الوقفية ومعالمها؛ فبيّن الأطراف التعاقدية في تلك الصناديق، ثم تناول الدارسة الشرعية للصناديق الاستثمارية الوقفية وتكييفها الفقهي مبينًا التكييف الفقهي للأطراف التعاقدية للصناديق الاستثمارية الوقفية، ومدى تحقق أركان الوقف فيها.

ثم ذكر الأحكام الشرعية الفقهية المتصلة برأس مال الصندوق الاستثماري الوقفي واستثماره، وكذلك بيّن الأحكام الفقهية المتصلة بمصروفات الصناديق الاستثمارية الوقفية، وأرباحها، فبيّن طريقة حساب مصروفات الصندوق، ومن يتحملها، وأحكام توزيع الأرباح، وحكم اقتطاع الاحتياطيات من أرباح الصندوق، وغير ذلك من الأحكام التي تتعلق بمصروفات الصناديق، وتناول البحث الأحكام الفقهية المتصلة بتداول وحدات الصندوق الاستثماري الوقفي وتصفيته، وأثر تلك التصفية على تأبيد الوقف.

وختم الباحث بحثه بموضوع مهم هو معالم الصورة النهائية للصناديق الاستثمارية الوقفية، والوثائق المقترحة، بكونه الصفة التطبيقية لمشروع الصناديق الاستثمارية الوقفية، حيث جعله الباحث نتيجة للجانب النظري الذي قدمه أول بحثه، فقدم في هذا الفصل تصورًا عمليًا للصناديق الاستثمارية الوقفية يمكن تطبيقه من الناحيتين: الشرعية والقانونية في المملكة العربية السعودية، وفصّل معالم الصورة النهائية للصناديق الاستثمارية الوقفية،

ودورة العمل الإجرائية فيها، وختم بذكر الوثائق المستخدمة فيها.

أبرز التوصيات والنتائج:

من أهم ما توصل إليه الباحث:

١. أهمية العمل على تشكيل لجنة علمية متخصصة مكونة من شرعيين وقانونيين ومحاسبين واقتصاديين ورجال أعمال؛ لتقديم لائحة خاصة بالصناديق الاستثمارية الوقفية وَتُعتَمَدُ من قبل الهيئة العامة للأوقاف وهيئة السوق المالية.

٢. ضرورة العمل على إعداد تشريعات وأنظمة تختص بالأوقاف، وتكون واضحة ومطمئنة للواقفين في حفظ حقوقهم وتشجيعهم على الوقف وتسهيل الإجراءات الرسمية الخاصة بذلك.

٣. الدعوة إلى إنشاء بنوك وشركات استثمارية تختص بأعمال الوقف وأنشطته الاستثمارية.

٤. دعوة الدول الإسلامية والتجار المسلمين إلى الاهتمام بالوقف الجماعي بجميع صوره وتشجيعه والإسهام فيه.

تعليق ختامي على البحث:

يعد هذا البحث إضافة علمية تدعم صلاحية الشريعة الإسلامية لكل زمان ومكان، وأن آلياتها ووسائلها تتطور وتتجدد بحسب ما يطرأ على حياة الناس من وقائع ومستجدات.

ومما يميز هذا البحث أنه لم يكتف بالجانب النظري فقط عن بعض صور الوقف المتمثلة في الصناديق الاستثمارية، بل تطرق إلى الجانب التطبيقي لها من خلال إيجاد حلول وتطبيقات عملية واقعية توافق الشريعة

الإسلامية بشأن الصناديق الاستثمارية.

وأخيرًا جاء هذا البحث ليكون حافزًا يتمكن من خلاله الواقفون من المشاركة بما تيسر لهم من مبالغ تتثمل بصورة وحدات نقدية يجري استثمارها وإدارتها من جهات متخصصة، وبإشراف الجهات الحكومية.